الاحد - 30 يناير 2011 - العدد 15069
Sunday -30 January 2011 - Issue 15069

آفاق

ملحق أسبوعي يصدر عن صحيفة 14 أكتوبر مرتين في الشهر مؤقتاً بالتنسيق مع مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية

المجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه".

### ماهية التغيرات المصاحبة للنفط

يتبين لنا إذاً، من تحديد معنى مصطلح التنمية بكل مسمياتها الإيجابية أنها مفهوم مركب. فالتنمية عملية Process، كما أنها آلية Mechanism، هذا إلى جانب كونها أداة ووسيلة لتحقيق أهداف مرحلية ضمن إطار غايات إنسانية وحضارية ذات أبعاد مجتمعية. أما مؤشراتها المتداخلة والمتكاملة فهي أربعة: أولها: نمو اقتصادي بمعنى تزايد مضطرد في إنتاجية الفرد وإنتاج المجتمع. وثانيها: تحولات هيكلية تطال أوجه التخلف السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كافة، بهدف تنمية القدرات وإطلاق الطاقات الخيرة على المستويين الفردي والجماعي. وثالثها: تحسن مضطرد ومستدام لنوعية الحياة المعنوية والمادية لأفراد المجتمع وجماعاته. ورابعها: تكريس نسق اجتماعي يحافظ على استمرار المجتمع ولا يدمر هويته، يهدف إلى توسيع الخيارات المتاحة للمواطنين بأجيالهم المتعاقبة وذلك تعبيراً عن تبني إستراتيجية مجتمعية وطنية للتنمية المستدامة.

وإذا أجرينا مقارنة موضوعية بين مفهوم التنمية الذي سبقت الإشارة إليه، وبين التغيرات الاقتصادية والاجتماعية - الفجائية والعشوائية المتقلبة، التي شهدتها المنطقة في عصر النفط، يتبين لنا مدى ابتعاد تلك التغيرات عن نهج التنمية، ويتأكد لنا أنها لا ترقى إلى مستوى عملية تنمية، بأي من التسميات المستحبة، حيث لم تهتدِ تلك التغيرات بنسق اجتماعي يصون الهوية ويحافظ على المصالح العليا للمجتمع باعتباره مؤسسة دائمة تتعاقب عليها الأجيال، وإنما كانت تغيرات منفلتة من عقالها، لم تضبطها إستراتيجية وطنية تحقق تنمية ذات وجه إنساني، وتحافظ على حقوق المواطنين وتصون هويتهم عبر الأجيال. الأمر الذي حول تلك التغيرات - تدريجياً - في دول المنطقة إلى نمط يتراوح بين ضياع فرص التنمية وبين نمط من "تنمية الضياع" في الدول الصغيرة.

### ضياع فرص التنمية

أضاعت التغيرات العشوائية المتقلبة على المنطقة فرص تنمية محتملة، نتيجة لعدم إصلاح أوجه الخلل المزمنة بل تفاقمها، وعجز السياسات الحكومية عن إحداث تغييرات هيكلية تسمح ببناء قاعدة إنتاجية - مؤسسية وبشرية ومادية - بديلة للنفط. وهذا العجز لا ينفي وجود تحسن - مرهون استمرار معظمه باستمرار تدفق ريع النفط على الميزانيات العامة لدول المنطقة - في جوانب من الحياة المادية مثل ارتفاع مستوى المعيشة وارتفاع المستوى الصحي وانتشار التعليم والاتصال بالعالم. ولكن تبقى الحقيقة بأن تلك التحسينات تمثل حالة سمحت بها الوفرة النفطية، وليست عملية تعبر عن اتجاه مستمر في التحسن، يعكس تحولات في البنية الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك لاحظنا أن مستويات المعيشة تتراجع بشكل عام ومستويات معيشة ذوي الدخل المحدود تتراجع بشكل خاص كلما تأرجحت الطفرات النفطية بين المد والجزر. وكذلك يمكن أن تتراجع خدمات الصحة والتعليم والإسكان وغيرها تحت ضغط انخفاض معدلات زيادة الإنفاق العام كلما انحسرت طفرت من طفرات أسعار النفط.

أما الجوانب المعنوية من الحياة فلم تشهد تحسناً يذكر، باستثناء الكويت التي عاشت فترات متقطعة من الحياة الدستورية وتمتع بعض مواطنيها بقدر من الانتخاب، كما توفر فيها قدر من حرية التنظيم والتعبير وحكم القانون. ولذلك فإن المشاركة السياسية الفعالة وضمانات الحريات العامة وضمانات حقوق المواطن والإنسان لم تتقدم، بل إن بعضاً من ضماناتها التقليدية قد تراجع نتيجة لتراجع الدور السياسي للقبيلة العربية، دون استبداله بمؤسسات مجتمع مدني حديث، الأمر الذي أخلّ بمتطلبات الحد الأدنى من التوازن بين السلطة والمجتمع، وجعل الأفراد يقفون عاجزين أمام آلة السلطة التي تضخمت بفضل امتلاكها لريع النفط وتحكمها في سياسات إعادة توزيعه إضافة إلى تأثير الخلل السكاني والحماية الأجنبية، والتي أدت مجتمعة إلى نشوء "سلطة أكثر من مطلقة ومجتمع أكثر من عاجز" على حد تعبير الزميل محمد غباش.

والى جانب عدم تحقيق تقدم يذكر في الجوانب السياسية من الحياة، فإن المشاركة بكل أبعادها الأخرى قد تدنت نسبياً. كما أن التماسك الاجتماعي قد تردى. وكذلك غابت عن التغيرات التي صاحبت عصر النفط في المنطقة اعتبارات المستقبل والعدالة بين الجيل الواحد وبين الأجيال المتعاقبة، فضلاً عن تزايد الانكشاف على الخارج بشكل عام والانكشاف الأمني بشكل خاص، ما أثر في الإرادة الوطنية التي بدا أن دول المنطقة قد استردتها عند انتهاء عهد الحماية البريطانية.

### نمط (تنمية الضياع)

والسؤال المنطقي الذي يطرح نفسه بإلحاح على أهل المنطقة والمعنيين بمستقبل شعوبها - في الوقت الحاضر - في ضوء المحصلة السلبية التي أسفر عنها المسار الخاطئ في الماضي، هو إلى أين سوف يؤدي استمرار ذلك المسار الخطر بمجتمعات المنطقة وشعوبها في المستقبل؟ لقد فوتت التوجهات الاستهلاكية على المنطقة فرصة بناء قاعدة إنتاجية بديلة للنفط، وضيعت بالتالي فرصة بدء عملية تنمية مستدامة على كل من دولها. فهل تدفع اليوم التوجهات - التي ما زالت تحكم مسار الحاضر - بمجتمعات المنطقة إلى الضياع - لا قدر الله - بعد أن ضيعت توجهات الماضي فرصاً ثمينة لبدء عملية تنمية مستدامة.

إن المعطيات التي أفرزتها التغيرات المصاحبة لعصر النفط، واستمرار أوجه الخلل المزمنة، وتفاقم الخلل السكاني والخلل الأمني على وجه الخصوص، تدفع بدول المنطقة بشكل عام واتحاد الإمارات وقطر والبحرين بشكل خاص إلى نمط "تنمية الضياع" إن جاز تسمية التغيرات الراهنة "تنمية". ولعل تفاقم الخلل السكاني وما سيؤدي إليه من نشوء مراكز دولية منقطعة الصلة بالمجتمعات الأصلية فيها، بلغتها وهويتها ومصالحها (نمط سنغافورة)، يظل احتمالاً وارداً بالنسبة للدول الأصغر في المنطقة. هذا إذا استمر - لا قدر الله - الخلل السكاني في تداعياته، ولم يتمكن المواطنون من أن يعيدوا لأنفسهم أهمية اجتماعية ويكتسبوا حق المشاركة السياسية، اللتين تسمحان لهم بأن يقوموا بدور التيار الرئيسي في المجتمع. ومن هنا فإن احتمالات الضياع لا يجوز التقليل منها، إذ أن هناك خطراً ماثلاً يهدد بانزلاق التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة إلى مآزق يصعب الخروج منه. هذا إذا لم تكن بعض دول المنطقة قد انزلقت إليها بالفعل.

ومن أخطر هذه المزالق ما تشهده الإمارات وقطر والبحرين من تفاقم الخلل السكاني، والتوجه لتطوير بنية أساسية اجتماعية وثقافية، عمادها اللغة الانجليزية في التعليم وفي الإدارة والترفيهية، من أجل خدمة متطلبات سياسات التوسع العقاري لغير حاجة المواطنين والوافدين للعمل، وإنما بقصد التوطين عن طريق تشجيع مشتري العقارات من مختلف القارات وعبر الحضارات بتوفر بيئة اجتماعية وثقافية مفضلة لديهم، وبمنحهم إقامات دائمة مع جميع أفراد أسرهم، بصرف النظر عن حاجة العمل إليهم في الدولة المانحة للإقامات الدائمة أو إمكانيات اندماجهم في المجتمع الوطني.

وقد أدت هذه السياسات الغريبة عن المنطق الوطني والإنساني - طمس ثقافة مجتمعات قائمة واقتلاعها لصالح مستوطنين جدد - إلى تدني نسبة المواطنين في إجمالي السكان في عام 2007 إلى حوالي النصف في ستة أعوام فقط. حيث أصبحت نسبة المواطنين 10 ٪ في الإمارات و16 ٪ في قطر، والى النصف في البحرين بعد أن كانت قبل عام واحد تساوي الثلثين. هذا مقارنة بنسبة 20 ٪ في الإمارات، ونسبة 31 ٪ في قطر عام 2001. أما مساهمة المواطنين في إجمالي قوة العمل فقد تدنت إلى 5 ٪ في الإمارات و7 ٪ في قطر و15 ٪ في البحرين.

### ثالثاً: متطلبات الإصلاح

إصلاح أوجه الخلل المزمنة في المنطقة هو المدخل لبدء عملية تنمية حميدة طال انتظارها. كما أن بدء عملية التنمية في المنطقة يتطلب سياسة نفطية تخضع النفط لاعتبارات التنمية. فالإصلاح كما نفهمه في اللغة العربية قد لا يتطابق مع معنى كلمة Reform التي قد يكون القصد من إطلاقها التفكيك وإعادة التشكيل التي طرحها الغرب واتبعتها الحكومات، لأنها لا تغير من وضع السلطة القائمة وإنما تحسن صورتها في نظر ما يسمى بـ "المجتمع الدولي".

لذلك لابد لكل دعوة جادة للإصلاح أن تحدد أوجه الخلل التي تسعى إلى إصلاحها، وتعين الأهداف المرجو الوصول إليها من عملية الإصلاح، وتلتزم بالسياسات التي تحقق ذلك. وأوجه الخلل المزمنة في المنطقة يمكن إجمالها في أربعة أوجه رئيسة. منها اثنان متفق عليهما من قبل الحكومات والشعوب ولا تخلو إستراتيجية للتنمية أو خطة من ضرورة مواجهتهما. أولهما: الخلل السكاني، وثانيهما: الخلل الإنتاجي - الاقتصادي. واثنان آخران مسكوت عنهما على المستوى الرسمي، ويشكلان عبئاً وعائقاً أمام الإصلاح على المستوى الأهلي، أولهما: الخلل في العلاقة بين السلطة والمجتمع وغياب الديمقراطية في معظم أقطار مجلس التعاون. وثانيهما: الخلل الأمني، والاعتماد على الغرب في توفير الدفاع عن دول المنطقة.

ومن هنا فإن أي أجندة للإصلاح المنشود في المنطقة يجب أن تبدأ بإصلاح أوجه الخلل المزمنة الرئيسة الأربعة المذكورة أعلاه، إضافة إلى تحديد أهداف عملية الإصلاح وسياساته ومراحله. وجدير بالتأكيد أن دواعي الإصلاح والمطالبة به لم تتوقف في المنطقة على المستوى الأهلي، وكذلك الإشارة إلى الحاجة إليه على المستوى الرسمي:

فعلى المستوى الرسمي ومنذ قيام مجلس التعاون اعترف المسئولون في المجلس بوجود مسار خطر، وكتب الأستاذ عبد الله بشارة عام 1987، في العدد السادس من مجلة التعاون، مؤكداً وجود مطالب إصلاح، تغلق دونها الأبواب. وقال: "هناك طرقات على أبواب هادئة، تقليدية (...) تأتي بنداء عن التغيير في القوانين، والمواقف، والالتزامات، وفي المؤسسات، وأهمها في الفلسفات والمنطلقات". وأضاف أن "التحدي الذي يواجه دول الخليج، هو قدرتها من عدمها على التجاوب مع هذه الطرقات".

وبعد مرور أكثر من عقد من الزمن أيضاً، نجد أن "إستراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى لدول مجلس التعاون (2000 - 2025)"، والتي اعتمدها القادة في اجتماع المجلس الأعلى في دورته التاسعة عشرة في كانون الأول/ديسمبر 1998 في أبو ظبي، تؤكد أن "من أبرز التحديات التي تعيشها مسيرة التنمية الوطنية بدرجة أو بأخرى، ولم تتخلص منها رغم مرور أكثر من أربعة عقود تنموية بهذه الدول، [هي] استمرار هيمنة الموارد الأحادية على مصادر توليد الدخل، وهو ما يعمل على تضييق خيارات التنمية وفرص الكسب...". وتضيف الإستراتيجية مؤكدة ارتباط كافة التحديات بـ "اختلالات بينة في التركيبة السكانية، بما تتضمنه من تأثيرات سلبية على التجانس الاجتماعي وبواعث المواطنة والولاء، وهي اختلالات قد نجمت عن الاعتماد الكثيف على العمالة الأجنبية، واختلالات سوق العمل، والثبات النسبي لنظم التعليم والتدريب ونظم التوظف والأجور".

وعلى المستوى الأهلي، يمثل "مشروع الإطار العام لإستراتيجية التنمية والتكامل" في أقطار مجلس التعاون، أحد تصورات الإصلاح المطلوبة لتصحيح مسار التنمية في المنطقة. تم إعداد هذا التصور في عام 1983 من قبل فريق عمل بتكليف من الأمانة العامة لمجلس التعاون. وقد بدأ هذا المشروع بالمنطلق والطموح الذي تمثله المادة الرابعة من النظام الأساسي للمجلس، التي اعتبرت أن المجلس جاء "استكمالاً لما بدأته (دول المنطقة) من جهود في مختلف المجالات الحيوية التي تهم شعوبها وتحقق طموحاتهم نحو مستقبل أفضل وصولاً إلى وحدة دولها".

وبعد ذكر الغايات بعيدة المدى للتنمية والتكامل في المنطقة، أكد الإطار العام هذا على التحديات التي تواجه المنطقة والإمكانيات المتاحة لها. وتوقف المشروع بشكل خاص عند الأهداف الإستراتيجية العاجلة، وحددها في التالي: أولاً، تخفيض الاعتماد على النفط تدريجياً وإخضاع إنتاجه لاعتبارات التنمية. ثانياً، تخفيض قوة العمل الوافدة وتعديل تركيبها وتحسين نوعيتها. ثالثاً، إخضاع النفقات العامة لمعايير الجدوى الاقتصادية. رابعاً، إصلاح الإدارة الراهنة وتنميتها (مبتدئين بالإدارة السياسية). خامساً، بناء قاعدة اقتصادية بديلة. سادساً، بناء قاعدة علمية - تقنية ذاتية متطورة. سابعاً، إصلاح التعليم وربطه بمتطلبات التنمية. ثامناً، توفير البيئة الملائمة لتنمية ثقافة اجتماعية مستمرة.

وفي الختام حدد مشروع الإطار العام هذا، متطلبات تنفيذه في ما يلي: أولا، تجسيد الكيان السياسي الموحد وترسيخ أسسه. ثانياً، إيجاد إدارة إقليمية لإدارة التنمية. ثالثاً، تهيئة الإدارة المحلية وتوثيق ترابطها مع إدارة التنمية الإقليمية. وقد كان التأكيد على متطلبات التنفيذ هذه – مع الأسف - السبب الرئيسي لرفض وزراء التخطيط للمشروع، وتجاهله باعتبار التنمية والتكامل لديهم مجرد مشروعات مشتركة وليست إصلاحاً سياسياً واجتماعياً إلى جانب الإصلاح الاقتصادي.

### نحو إصلاح جذري من الداخل

وبالرغم من الصد الرسمي العنيف المتواصل لكل مطالب الإصلاح في المنطقة فإن الإصلاح الجذري من الداخل ما زال مطلباً ملحاً، كما كان الإصلاح دائماً مطلباً لأهل المنطقة في العصر الحديث، منذ أن انفردت النظم الراهنة بالحكم في إطار معاهدات الحماية. فالمطالبة بالإصلاح لم تنقطع على مدى قرن من الزمان، ولكنها مع الأسف أجهضت أو تم احتواؤها أمنياً، ولم تتبلور في الغالب وتصبح حركة شعبية مستدامة، حتى تكلل بالوصول إلى توافق مع الحكومات، تتوفر له مقومات التطبيق على أرض الواقع. ويستثنى من ذلك، المرحلتان القصيرتان اللتان شهدتا وضع دستور الكويت لعام 1962 ودستور البحرين لعام 1972، والتي كان لظروف اللحظة الراهنة والعوامل الخارجية إضافة إلى الحركة الوطنية في كل من الكويت والبحرين، فضل في خروج تلك الدساتير كنصوص، ولكنها عطلت في البحرين و تم تجاهل جوهرها عند التطبيق في الكويت.

ولا يفوتني أن اختم هذه المقالة بالجهود التي بذلها منتدى التنمية في المنطقة. ففي اللقاء الخامس والعشرين لمنتدى التنمية، تمت مراجعة التوصيات التي أكدت عليها لقاءات المنتدى على مدى 25 عاماً، وتمت دراسة أوجه الخلل المزمنة. كما تم التوصل إلى مشروع أهلي للإصلاح الجذري من الداخل في أقطار مجلس التعاون. وقد تحددت أجندته في ما يلي:

أولاً: تصحيح العلاقة بين السلطة والمجتمع. وذلك من خلال الفصل بين الدولة باعتبارها مؤسسة يتساوى فيها كل المواطنين وبين شخصية الحاكم، وبالتالي الفصل بين المال العام فيها وبين المال الخاص، وتأكيد حق المواطنين جميعاً في تكافؤ الفرص في المناصب العامة، وإقامة نظام الحكم على أساس شرعية دستور ديمقراطي.

ثانياً: تأسيس شبكة أمان اجتماعي. وذلك من أجل تأمين المواطنين بشكل إيجابي ضد تداعيات تقويض دور أهل المنطقة؛ شبكة أمان وطني ضد ظاهرة أشكال البطالة المتصاعدة وانخفاض القدرة على المنافسة مع الوافدين، نتيجة لعدم تهيئة المواطنين للمنافسة في سوق العمل وفي مجال الأعمال، بسبب نظم الحوافز المغلوطة في سياسات التعليم والتوظيف الحكومي. وكذلك ضمان حق التعليم والعلاج وتأمين مستوى معيشي كريم.

ثالثاً: إصلاح الخلل السكاني. وذلك كي يصبح المواطنون تدريجياً أغلبية مطلقة في السكان، ونسبة لا تقل عن 50 ٪ من قوة العمل في كل نشاط وكل قطاع من قطاعات الإنتاج في كل دوله. حتى يسترد المواطنون دورهم الإنتاجي والسياسي باعتبارهم التيار الرئيسي في المجتمع.

رابعاً: إصلاح الخلل الإنتاجي. وذلك بالاستفادة من موارد الزيت والغاز الطبيعي في إطار كيان قابل للتنمية، وتوظيف ريعهما في عملية بناء قاعدة اقتصادية متنوعة من حيث النشاطات والقطاعات، تكون بديلة للنفط يمكنها تدريجياً توفير فرص عمل منتجة ومصادر دخل بديلة لعائدات النفط، وتنمية القدرة على توازن ميزان المدفوعات، وتلبية حاجة الاستيراد من عائدات صادراتها.

خامساً: إصلاح الخلل الأمني في إطار مجلس التعاون. وذلك من خلال الاندماج الإقليمي والتكامل العربي من أجل تقليل الحاجة الوطنية والإقليمية والعربية لأي مظلة أمن خارجي.

سادساً: مطلب الديمقراطية وحقوق الإنسان وتنمية المجتمع المدني، باعتبار الديمقراطية هدفاً من الأهداف الوطنية، والى جانب ذلك وسيلة لتحقيق بقية الأهداف.

**جدول (1)**

**العلاقة بين نمو الطلب على النفط وبين الطفرات النفطية**

**(الإنتاج: مليون برميل يومياً/ السعر: دولار للبرميل)**

| السنة | إنتاج العالم | إنتاج الأوبك | | السعر | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|
| | | الكمية | النسبة٪ | | |
| 1961 | 23 | 6 | 26 | 1.90 | فترة هيمنة شركات النفط |
| 1970 | 50 | 18 | 36 | 2.00 | استمرار هيمنة شركات النفط |
| 1974 | 58 | 27 | 46.50 | 10.41 | الطفرة الأولى |
| 1975 | 55 | 24 | 43.60 | 11.60 | |
| 1978 | 63 | 28 | 44.40 | 13.30 | |
| 1980 | 62 | 24 | 38.70 | 35.69 | الطفرة النفطية الثانية |
| 1985 | 57 | 15 | 26.30 | 27.53 | الضغط على صادرات الأوبك |
| 1986 | 60 | 18 | 30.00 | 13.10 | انكسار الطفرة الثانية |
| 1998 | 73 | 29 | 39.70 | 12.10 | 13 عاماً من الانكسار |
| 2002 | 74 | 30 | 40.30 | 23.74 | بداية الطفرة الثالثة |
| 2005 | 81 | 34 | 41.90 | 49.35 | الطفرة النفطية الثالثة |
| 2007 | 81 | 35 | 43.20 | 68.19 | الطفرة النفطية الثالثة |

المصدر: British Petroleum، Statistical Review. (Annual Reports)

دور المرأة في الاقتصاد بالماء داخل المنزل دور أساسي لترشيد استهلاكه

مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر

SHEBA CENTER FOR STRATEGIC STUDIES مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية

المؤتمر الوطني لإدارة وتنمية الموارد المائية في اليمن Water in Yemen 2011 Yemen: Management and Development of Water Resources